

محاكمة «الأداب» أي دفاع وعن أية حرية؟

خريسته المر *

بالقضاء. فمثلاً، لو أننا أردنا أن نرفع دعوى ونغرم كل من يتهم آخر بالسرقة، لكان على السياسيين اللبنانيين أن يطلبوا إحالة مجمل الشعب اللبناني على القضاء للمطالبة بغرامة منهم جميعهم، ولاصطّر القضاء إلى مواجهة الشتم واتهامات الناس بعضهم بعضاً كل يوم في الشوارع والساحات؛ ولو أنّ هناك تحاملاً ما متواصلاً في إعلام ما فسيبسط من ذاته؛ فالإسفاف يدين ذاته، وبغريبه الناس عبر تاريخهم الجماعي. وعلى كل حال يمكن مواجهة الكلمة بالكلمة، ويمكن للإعلاميين أن يتفقوا في ما بينهم على تنظيم شؤون مهنتهم بعيداً عن المحاكمات.

إن مهمة العاملين في حقل الإعلام والثقافة هو أن يمثلوا مجالاً مستقلاً عن السلطات السياسية، بل القضائية أيضاً، لنقدتها وتصحيحها إن أمكن. ولهذا فمن الضروري المحافظة على إمكانية نقد هذه السلطات بل اتهامها كذلك... على أن يلتزم المنتقدون والمتهمون بأن يفتحوا مجالهم الإعلامي والثقافي أمام الذين ينتقدونهم لكي يردوا على ما يساق عنهم من آراء. وإدريس كان شفافاً في هذا المجال، إذ فتح صفحات «الأداب» أمام من يشاء الرد، فجاء النقاش مفيداً. إن استخدام القضاء، في رأيي، يجب أن يكون متوجّهاً أساساً لفرض حق الرد إن لم يحترم هذا الحق، لا لتغريم المنتقدين العاملين في حقل الإعلام والثقافة ومعاقبتهم!

إن حماية مجال حرية التعبير في حقل الإعلام والثقافة تساهم في صونهما من الخضوع للسلطات الأخرى، ومنها السلطة القضائية (المسيبة في أحيان كثيرة وبلدان عديدة) وسلطة المال، وذلك لكي يكون الفيصل هو النقاش والعقل انطلاقاً من مختلف الأخلاقيات والمنظومات الفكرية والتوجهات الإيمانية التي يعبر عنها أصحابها في حرية. إن جواز كهذا من شأنه أن يُعشّش وطناً بأكمله. ومن هنا، فإن من الضروري القيام بحملة واسعة، على مراحل متصاعدة، يقودها الإعلاميون والمتفقون، المتضررون المباشرين من سيف قانون المطبوعات، لتغيير واقع هذا القانون في لبنان، على أن يسعوا كي يشارك في هذه الحملة أكبر عدد ممكن من الناس، لكون الناس عامة متضررين غير مباشرين (بل مباشرين!) من هذا الجو التهديدي في الحقل الإعلامي والثقافي. إن الدعوى على مجلة «الأداب» يجب أن تُقرأ من زاوية أبعد من فخري كريم وقرار المحكمة: إنها مشكلة تضيق على إحدى مساحات الحرية الفكرية في بلاد عربية غارقة حتى أذنيها في الإرهاب الفكري، السافر منه والمبطن، العسكري الفج والمالي الناعم. كنا في المركب نفسه في اعتقادي، مركب منطقتنا المخلع، ونحتاج أن نتعاون كي نبقى على كل طوق نجاة فكري وحضاري فيه. و«الأداب» هي واحد من أطواق النجاة الممكنة تلك، وإن الانتصار لها أمر ضروري لكل من يرى أن الإنسان، بحريته وكرامته في آن، هو الأولوية.

إن الدفاع عن «الأداب» ليس دفاعاً عن حرية التعبير فقط؛ فمن حق الجرائد والمجلات التي تتخذ مواقف فكرية معاكسة لهذه المجلة أن تكون حرة في التعبير، ويجب الدفاع عن حريتها تلك؛ ذلك لأن «من يحب الحرية حقاً هو من يدافع عن حرية غيره». كما يقول الفيلسوف الأروذوكسي برديايف. الدفاع عن «الأداب» أبعد من ذلك؛ إنه دفاع عن موقف فكري يقول بالوقوف إلى جانب الإنسان كله في حريته وكرامته اليومية؛ إنه دفاع عن موقف فكري يقول إن حرية التعبير ليست كافية؛ فهذه تكون بلا أفق حين لا يستطيع المرء تأمين قوته اليومي أو ماواه أو استشفائه.

لم تمتشق «الأداب» قلم الدفاع عن حرية جوفاء مخادعة لا تكترت بكرامة الإنسان وحياته، وإنما تدافع عن خط تحرر الإنسان، «كل إنسان وكل الإنسان». من هنا يجب الوقوف مع هذه المجلة. لذا نشأت حملة ملموسة (www.adabmagclub.blogspot.com) لسان حالها: «أنا أدمج مجلة الأداب، إذا أنا أشارك فيها اليوم». ويتحرك كهذا، محسوس، وحاضر، يستطيع كل إنسان مقتنع بتوجه «الأداب» أن يتضامن مع نفسه بتضامنه معها، الآن، وعلى المدى الأطول، يجب أن يتوافق ذلك مع السعي إلى إعادة النظر في واقع محكمة المطبوعات في لبنان.

بمجلة «الأداب» نحافظ على ضوء في منطقتنا، لا نودّه أن ينطفئ؛ وأن يساعد ضوءاً على استمرار اشتعاله، فذلك أسهل وأفضل من إشعال ضوء جديد!

* أستاذ جامعي في جامعة يورك - كندا

حكمت محكمة المطبوعات بغرامة مالية كبيرة على مجلة «الأداب» بسبب نشر رئيس تحريرها سماح إدريس افتتاحية انتقد فيها، في ما انتقد، السيد فخري كريم، ولمح إلى ما كانت قد ذكرته جهاراً نهاراً عشرات الأقسام من اتهام السيد كريم بسرقة أموال، ومن عمل بعض «الشيوخ العراقيين القدامى/الجدد» مع استخبارات عربية وأميركية وبريطانية (وهنا اختلف مع بعض الذين حاولوا الدفاع عن إدريس قائلين إنه لم يقصد السيد كريم من جملة أولئك «الشيوخ»).

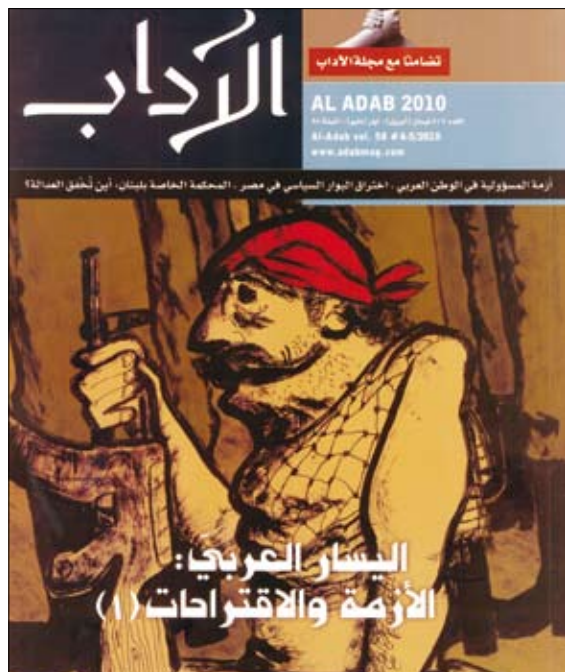
نفهم أن يرد أحد على كلام قيل بحقه، في مقالة ما، بمقالة كاملة يبين فيها بطلان «الادعاءات» التي سبقت بحقه؛ فالفكر والفكر المضاد قد يصبح أحدهما الآخر، ويعطيان نظرة أشمل عن حقيقة ما، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضية فلسفية أو سياسية ما.

إن الكلام الذي أطلقه إدريس في افتتاحيته عام 2007 كان من النوع السياسي النقدي للواقع المعيش في بعض البلاد العربية. وفي العراق على نحو أخص. ومن حقه كإنسان أن ينتقد ما يعتقده خطأ، بناءً على منظومة عقائده هو. ومن حقه أن يهجم من يشاء ممن يعملون في الحقل العام، السياسي كما الثقافي، بما يراه خطيئة كبرى وضرراً أكبر يلحق بالناس، ودائماً من وجهة نظره هو. ومن حق غيره أن يواجهه ويحاججه انطلاقاً من منطلقاته

مهمة العاملين في حقل الإعلام والثقافة هو أن يمثلوا مجالاً مستقلاً عن السلطات السياسية، بل القضائية أيضاً

وخلفياته أيضاً. وأن ينتقد ويهاجم منطلقات إدريس نفسها. غير أن إدريس لم ينتقد الموقف السياسي لإنسان يعمل في الحقل العام فحسب، بل انتقد أخلاقيات أيضاً؛ وهذا أمر ضروري هو الآخر لأن الأخلاقيات هي ركيزة كل عمل عام. ولكن هل من حق الإنسان أن ينشر اتهامات تتعلق بالأخلاقيات التي يمارس بها أحدهم دوره في الحقل العام (اتهامات السرقة مثلاً)؟ لا اعتقد أن ذلك حق بالمطلق، إذا يجب تجنب نشر التلغيفات مثلاً، وذلك من منطلق أخلاقي. ومع ذلك أقول إن نشر الاتهامات ليس حقاً فقط بل هو واجب أيضاً إن كانت هذه الاتهامات صحيحة. ولجب يتأكد من صحتها يجب ذكر المراجع والأدلة، وكذلك احترام حق الشخصية العامة المنقودة بالرد والتوضيح. لقد ذكر إدريس مراجعته بالنسبة إلى فخري كريم في مقالات له لاحقة، وليته كان قد ذكرها في افتتاحيته موضوع الدعوى.

ولكن لنفترض أن الصحافي أو المثقف أخطأ في اتهامه، فإنني لا أعتقد أن خطاه يواجّه



غلاف العدد الأخير من مجلة الأداب

الانتداب وخياراتها الاقتصادية واستمرار تلك الخيارات بعد الاستقلال سبب دمار الريف الذي يمثل الموارنة مكوناً أساسياً من مكوناته. ونجم عن ذلك هجرة كثيفة لهؤلاء إلى الخارج وإلى غير رجعة (داغر).

وبعد التجربة الفاشلة لحقبة 1943-1975، جاءت تجربة الحرب الأهلية لتفرض مجدداً أبناء هذه الطائفة عن محيطهم. وجرى العمل لكي تكون هويتهم قاعدة دعاء مع هذا المحيط. وجرت استعادة الممارسات ذاتها التي اختبرت في تجربة الحرب الأهلية عام 1860. واستخدم الإجراء الطائفي على نطاق واسع لتحقيق هذا الفرز.

ويصعق القارئ من رداءة عينة مما صدر خلال حقبة ما بعد الحرب اللبنانية في تاريخ الموارنة وعلاقتهم بمحيطهم. لا تضيف النصوص الصادرة معلومة واحدة جديدة عن هذا التاريخ. وفي كتاب جماعي من إصدار الأباتي بولس نعمان في سلسلة «الكنيسة في الشرق» عام 1997، يجد القارئ في كل جملة يوردها الكاتب مغالطة. ويسود كلام من نوع أن الآخر هو دائماً المسؤول عن سوء المصير. وعند الأباتي نعمان أنه «عندما رفض الإسلام إعطاء المسيحيين مكانهم، قضى على نفسه بالعقم والذبول» (نعمان: 21). ويثبت الخطاب المبتوث ما يعييه كمال الصليبي على بعض نخب هذه الطائفة من أنهم «يركزون في خطابهم على السلبات، جاعلين من أنفسهم مشكلة مستعصية يملها البعيد والقريب...» (نعمان: 42). وفي كتاب لحد خاطر عن علاقة المسيحيين بالفاتيكان، الذي عدّه صاحبه مرجع المراجع، لا يجد القارئ شيئاً يعتد به. وتخلو كتب صادرة عديدة من الحد الأدنى من الجدية الذي يجعلها صالحة كمراجع.

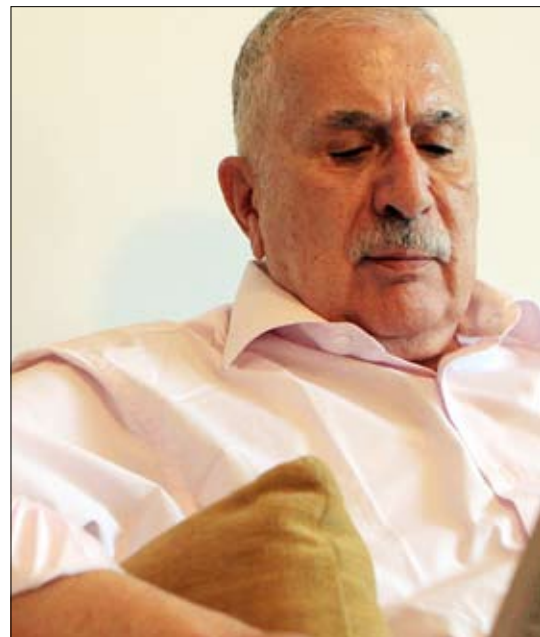
يتيح كتاب فرج الله صالح ديب تأكيد الأطروحات التي ذهب إليها كمال الصليبي في كتابات سابقة، وأولها وأهمها تأكيد الأصول العربية للموارنة بما لا يقبل الشك. ويقدم الاثنان حججاً دامغة في أصول الموارنة. وقد «عملا على الأرض»، أي تأكداً من هذه الأصول بإقامة الرابطة بين الأمكنة وأسمائها والعشائر وأسمائها في بلدي الأصل والاستيطان. ويورد المؤرخ ديب أسماء العديد من العائلات في اليمن، هي نفسها أسماء عائلات موجودة في بلاد الشام ولبنان على وجه الخصوص. ويمتلى كتاب الصليبي «بيت بمنزل كثيرة» بإشارات وحجج وقرائن تثبت عروبة الموارنة، ليس أقلها أن هؤلاء لم يكتبوا مرة بغير العربية. وحين كانوا ينسخون الكتب الدينية عن السريانية، كانوا يعقون عليها ويضيفون هوامش بالعربية. والكتاب المذكور هو كتاب تاريخ الموارنة الذي لم يكتب أحد من أبناء هذه الطائفة مثله.

وأكثر الحقب إشراقاً في تاريخ الموارنة هي حين كانوا ينتمون إلى قضايا العرب بدون تحفظ بوصفها قضاياهم، ويستخدمون إمكانياتهم في هذه الوجهة. وليس في التعرف إلى الحقيقة ما قد يجعلهم أقل انفتاحاً، أو ما قد يجعلهم أقل طلباً تجاه أنفسهم لجهة طلب العلم والنهل من الثقافة الغربية.

* أستاذ جامعي

المراجع

كمال الصليبي، بيت بمنزل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، مؤسسة نوفل، 1990.
فرج الله صالح ديب، المسيحية والمسيحيون وأصول الموارنة، مؤسسة نوفل، 1995.
Hélène Carrère d'Encausse, Le Malheur russe: essai sur le meurtre politique, coédition Fayard-FMA, 1988.
Youssef Courbage, Philippe Fargues, Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc, Payot, deuxième édition, 1997.
Ussama Makdisi, The culture of sectarianism: community, history, and violence in nineteenth-century Ottoman Lebanon, Berkeley, CA : University of California Press, 2000.
Buheiry Marwan, " Bulus Nujaym and the Grand Liban Ideal, 1908-1919", in Lawrance Conrad (ed.), The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan Buheiry, Princeton, N.J., Darwin Press, 1989, pp. 575-594.
أبّر داغر، «التجربة الاقتصادية الليبرالية في لبنان»، الأخبار، 18 و19 كانون الثاني، 2010.
الأباتي بولس نعمان، المسيحيون في لبنان: رؤى مستقبلية، دير سيدة النصر، غوسطا، 1997.
لحد خاطر، لبنان والفاتيكان: العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى الآن، دار لحد خاطر، 1989.



المؤرخ كمال الصليبي (أرشيف - مروان بو حيدر)

الطائفة ونخبها يسلفون دول الغرب مواقف وانحيازاً ثابتاً إليها، على أساس أنها تمثل التقدم والحداثة، وأنه سيصيبهم شيء من هذا. وقال المطران نقولا حداد إن الموارنة كانوا على الدوام موالين لفرنسا وللصليبيين، وإنهم في الشرق على جبهة المواجهة مع البربرية، وإن فرنسا هي «الوطن الثاني للموارنة». وعند أسامة مقدسي أن مراد قدم الموارنة لا كموالين لفرنسا فحسب، بل كشعب فرنسي يعيش في منطقة أعطاهما صفة الملجأ الجبلي (مقدسي: 83).

ووفر بولس نجيم للمفاوض البطريرك الحويك التسويغ النظري الذي اعتمد للمطالبة بإنشاء لبنان الكبير. ومن جملة ما قاله إن «الشبان اللبنانيين يريدون أن يكونوا، بل هم على الدوام، «فرنسيون المشرق»، وإن على فرنسا أن تدعهم...» (كورناد: 580). ويذكر المؤرخ ديب أن فيليب حتي، نقل ما كان قد جاء في كتاب البطريرك الدويهي دون تمييز. ويذكر أيضاً أن فؤاد أفرام البستاني ربط الموارنة بمار مارون الناسك دون الذهاب إلى أبعد. ويستعيد كبراج وفارغ القصة نفسها التي رواها الدويهي بشأن المردة، نقلاً عن عزيز عطية، الذي نقلها بدوره عن الدويهي (كبراج وفارغ: 33-34). هكذا إذا، صمت مؤرخان كفيليب حتي وفؤاد أفرام البستاني في شأن كون يوحنا مارون من قرية غير موجودة تقع بين أنطاكية والسويدية، وكونه فرنسياً وابن أخت ملك فرنسا، ولم يقولوا شيئاً في دحض هذا الهراء.

ترافق ذلك الجهد المستمر في نسبة الموارنة إلى فرنسا والغرب، ومحاولة فصلهم شعورياً عن محيطهم وأبناء قومهم، مع عمل البعثات التبشيرية الغربية، يسرد مقدسي تجربة بعض الرهبان اليسوعيين خلال الحقبة التي سبقت وأعقبت الطائفية عام 1860، من خلال مذكراتهم. وقد شاء هؤلاء إحياء المسيحية في الشرق، ورواوا أن تحقق ذلك يكون بتنقية ممارسات الرعايا المسيحيين، ما يمثل مشتركاً بينهم وبين المسلمين. ويعطي أمثلة عن معاهدهم حيث الاحتفال بفرنسا وتعويد الطلاب التوجس من المحيط الإسلامي كانا يؤلفان جزءاً من تكوين هؤلاء. وهو ما كان الأمر عليه في مدرسة غزير (مقدسي: 94-91).

لكن الأمر المؤكد هو أن موارنة الأرياف بقوا في منأى عن هذه التأثيرات، وبقيت الكوفية العلامة الفارقة في مظهرهم الخارجي. أما الذاكرة الشعبية لأبناء الأرياف هؤلاء فلا تخلو من إشارات إلى ما كانوا يصادفونه أحياناً من تمييز وامتياز يطالهم في المدن الكبرى للامبراطورية.

أما تجربة الموارنة في لبنان منذ ذلك التاريخ، فيمكن اعتبارها سلسلة متلاحقة من التجارب الفاشلة التي تعرضت لها مجموعة بشرية نمت ديموغرافياً أكثر من غيرها خلال العهد العثماني. وقد جاءت الخيارات الاقتصادية الليبرالية التي اعتمدت في شأنها، لتنتقلها من فشل إلى آخر على مدى القرن العشرين، حتى كادت أن تقضي عليها ديموغرافياً. وصار أبناء عائلات المقاطعية الإدارة العامة ومواقعها الأساسية. وكان بديهاً ألا يشجع هؤلاء الحراك الاجتماعي الذي يسهل منافستهم على مواقعهم. وربط جبل لبنان بفرنسا وسوقها كاتقصاد كولونيالي ينتج مادة أولية وحيدة للصناعة فيها، على مدى 75 عاماً. وبلغت الهجرة في نهاية تلك الحقبة أحجاماً كارثية بسبب اعتماد ذلك الخيار الفاشل. وكانت حقبة